

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع : طلب توضيحات حول أحكام الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2014

المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 21 أكتوبر 2014

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه توضيحات حول تطبيق أحكام الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2014، عند خلاص فواتير نقل قيمتها عن 1000 دينار في تاريخ الإذن بالدفع وراجعة إلى متعاقدين مع مدينة العلوم في إطار عقود صيانة غير محددة القيمة وعقود تفوق قيمتها 1000 دينار عند تزودها ببضائع أو خدمات أو أشغال.

جوابا، يشرّفني إعلامكم أنّه طبقا لأحكام الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2014 يستوجب دفع المبالغ التي تساوي أو تفوق 1000 دينار بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة إلى المزوّدين البضائع والخدمات والأشغال والأمولاك الإدلاء بشهادة تسلمها مصالح الجبائية تنصّ على أنّ المزوّد المعني بالأمر قد قام بإيداع كلّ التصاريح الجبائية التي حلّ أجلها ولم تسقط بمرور الزمن في تاريخ الإذن بدفع المبالغ المذكورة أو الإدلاء عند الإقتضاء بما يثبت ضبط روزنامة استخلاص من قبل قابض المالية في شأن الديون الجبائية المتخلّدة بذمتهم في تاريخ الإذن بدفع المبالغ المذكورة.

وعلى هذا الأساس، وفي الحالة الخاصّة فإنّ الشهادة المذكورة تستوجب إذا كانت المبالغ المدفوعة إلى مزوّديكم البضائع والخدمات والأشغال والأمولاك في إطار عقود تساوي أو تفوق 1000 دينار بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة، حتّى ولو تعلّق الأمر بعدة فواتير نقل قيمة كلّ واحدة منها عن 1000 دينار.

وتقبلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

و بتفويض منه

والتشريع الجبتي

إدلاء : حبيبة جربة لؤلؤة